دراسة واقع حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Study the reality of business incubators in supporting and accompanying small and medium enterprises in Algeri*a*

صالحي سلمى

[1] جامعة امحمد بوقرة بومرداس(الجزائر) ،البريد الالكتروني: s.salhi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/20 تاريخ القبول: 2021/08/20 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لبيان واقع حاضنات الاعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة وأن العديد من هذه المؤسسات تعاني في بداياتها من عدة مشاكل، وهذا ما لمسناه في دراستنا لواقع حاضنات الاعمال في الجزائر التي تعكف على المضي قدما لدعم هذه المؤسسات في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح قادرة على التأقلم مع محيطها الخارجي وتطوراته. وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل لواقع حاضنات الأعمال الجزائرية وكيفية مرافقتها ودعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلنا الى أن حاضنات الأعمال في الجزائر تعتبر إحدى الركائز الأساسية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها ومرافقتها وتحويل أفكار أصحابها الى مشاريع ناجحة. ومن بين معوقات نموها هو ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية ومن بينها: الجامعات، مؤسسات البحث، الهيئات التنفيذية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لهذا وجب تعزيز دورها أكثر لدعم المبدعين ورواد الاعمال لانطلاق مؤسساتهم.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الاعمال، الجزائر

Abstract:

This research paper aims to show the reality of business incubators in supporting and accompanying small and medium enterprises in Algeria, especially since many of these enterprises suffer in their infancy from several problems. Advance the sector of small and medium enterprises so that they are able to adapt to their external environment and its developments .In our study, we have relied on the descriptive analytical approach by describing and analyzing the reality of Algerian business incubators and how they accompany and support small and medium enterprises. We have concluded that business incubators in Algeria are considered one of the main pillars for the success of small and medium enterprises by supporting and accompanying them and transforming the ideas of their owners into successful projects. Among the obstacles to its growth is the lack of coordination between the various development agencies, including: universities, research institutions, executive bodies and small and medium enterprises. That is why its role must be strengthened further to support innovators and entrepreneurs to launch their institutions

Key words: Small and Medium Enterprises, Business Incubators, Algeria

المقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لِما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة في التصدي لمختلف المشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية. فنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية؛ يجعلها القوة المحركة لاقتصاديات الدول والمصدر التقليدي لنموها وتطورها، فهي تساهم في خلق الثروة ورفع مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة وحل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

ونظرا للأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداياتها فقد قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة هياكل لدعم وترقية هذه المؤسسات؛ وكانت حاضنات الأعمال أبرزها.

وتعد حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على تقديم العديد من الخدمات التي تؤمن المسيرة الطبيعية لها خاصة في بداية تأسيسها.

ومما سبق يبدو جليا أن هناك علاقة ترابطية بين حاضنات الاعمال الموضوعة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه يمكن وضع الإشكالية التالية:

ما هو واقع حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وعليه يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هي آليات دعمها؟
- ما هو واقع حاضنات الأعمال الجزائرية؟
- ما هو واقع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل حاضنات الاعمال الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابات أولية على الإشكالية المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة نمو في أي بلد وهي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.
- تعد حاضنات الأعمال البوابة الأساسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- بيان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- تسليط الضوء على واقع حاضنات الأعمال الجزائرية.
- بيان الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل لواقع حاضنات الأعمال الجزائرية وكيفية مرافقتها ودعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمنذ بداية الاصلاحات في الثمانينات، وهي تسعى لحل المشاكل الاجتماعية التي استفحلت بفعل السياسات القديمة التي انتهجتها بعد الاستقلال، كمشكل البطالة وتوفير مناصب شغل للشباب.

1.1. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

يمكن أن نلخص تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من 2007 إلى 2019 في الشكل التالي:

الشكل رقم -01-: تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2019.

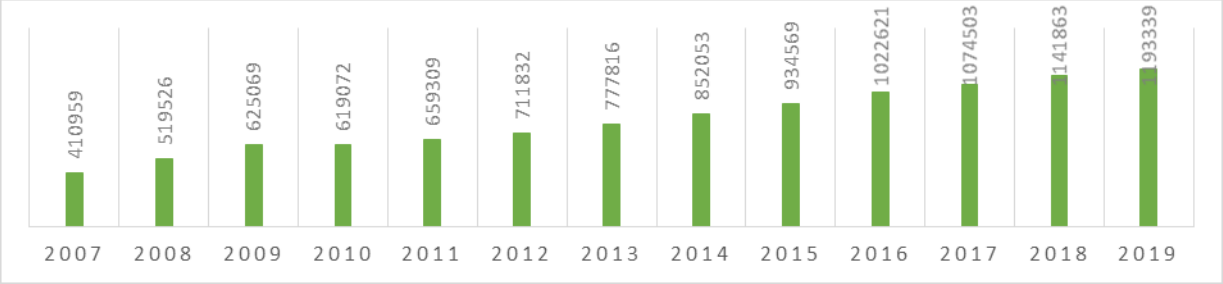

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information. Bulletin d'information Statistique de la PME, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, N°34, N°36, Edition 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p8.

2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل وامتصاص البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية ومن بينها الجزائر، وقد أوكلت الدولة مهمة توفير مناصب الشغل إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، والشكل التالي يبين تطور مناصب الشغل في هذا القطاع:

الشكل رقم-03-: تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2007 إلى 2019.

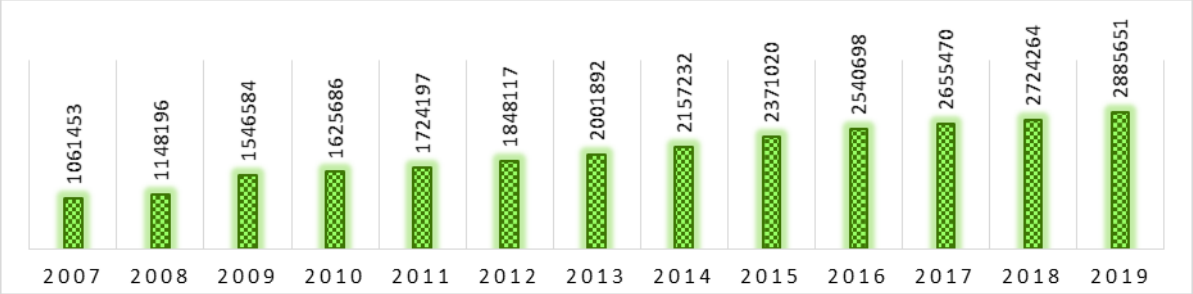

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique , des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°12 , N°14, N°16, N°18, N°20, N°22, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, N°34, N°36, Edition 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019,2020, p8 .

من خلال الشكل السابق يتبين لنا تزايد عدد مناصب الشغل من سنة إلى أخرى، مع تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومدى مرونة هذا النوع من المؤسسات في استيعاب الطاقات البشرية من جهة أخرى. ففي سنة 2007 كان عدد العمال 1061453 عامل، وفي سنة 2018 بلغ عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2724264 منصبا، بزيادة تصل إلى 1662811 منصبا من 2007 إلى سنة 2018. وقد وصل عدد العمال سنة 2019 إلى 2885651 عاملا، بزيادة قدرها 161387 عاملا.

3.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا هاما في التنمية الصناعية، لأنها تعتبر خطوة مهمة في طريق التصنيع ومصدرا مهما لاستغلال الموارد المتاحة. ويمكن عرض توزيع هذه المؤسسات حسب القطاع الصناعي الجزائري من 2017 إلى 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم-01-: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الصناعية للفترة 2017-2019.

فروع النشاط	2017		2018		2019	
	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية	خاصة	عمومية
الفلاحة والصيد البحري	6599	88	7068	100	7387	94
المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة	2887	3	2981	4	3064	2
البناء والاشغال العمومية	179303	23	185121	16	190155	15
الصناعات التحويلية	94930	80	99865	73	103621	72
الخدمات	548195	73	585915	68	614315	60
الحرف اليدوية والصناعات التقليدية	242322	-	260652	-	274554	-
المجموع	1074236	267	1141602	261	1193096	243

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°28, N°30, N°32, N°33, N°34, N°36, Edition 2016, 2017, 2018, 2019,2020, p8.

تتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني، إلا أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات، ثم في قطاع البناء والاشغال العمومية، وفي الأخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات المتصلة. ومن أهم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تحقيق التنمية الجهوية والتي بدورها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. فهي أداة فعالة لحل الكثير من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل في مختلف جهات الوطن.

4.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في خلق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها من جهة، والنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وقد تطورت مساهمة هذه المؤسسات في القيمة المضافة كما يلي:

الجدول رقم-02-: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

(مليار دينار)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مساهمة الم ص وم العمومية في القيمة المضافة	893.24	1187.93	1313.36	1414.65	1291.14	1362.21
مساهمة الم ص وم الخاصة في القيمة المضافة	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62	9524.41
المجموع	7634.43	8526.58	9237.87	9943.92	10106.8	10886.62

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME N°36, Edition,2020 p28.

لقد عرفت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا مستمرا في خلق القيمة المضافة حيث انتقلت من 7634.43 مليار دينار سنة 2013 إلى 8526.58 مليار دينار سنة 2014، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص في هذه المؤسسات 88.30% سنة 2013 بقيمة 6741.19 مليار دينار، وقد بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة سنة 2018 حوالي 10886.62 مليار دينار، حيث بلغت مساهمة القطاع الخاص وحده 87.49%. وهو ما يؤكد لنا الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاجتماعية من خلال امتصاص البطالة والمساهمة في حل المشاكل الاجتماعية للأفراد بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية.

5.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار

إن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، أدى إلى تزايد رغبة المستثمرين في إنشاء مشاريع جديدة ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ساهمت الامتيازات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة إلى تزايد عدد طلبات الاستثمار من سنة إلى أخرى. وتطور عدد المشاريع المصرح بها في الوكالة من 2016 الى 2019 موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم-03-: تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2016 الى 2019

مليون دج

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المشاريع المصرح بها	4768	9904	7950	7185	5057	4124	3029
قيمة المشاريع	751169	2192530	1473414	1839044	1905207	1673943	797138
عدد مناصب الشغل	75598	150959	143330	164414	167618	143044	77389

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines، Direction Générale de la Veille Stratégique , des Etudes et des Systèmes d'Information Bulletin d'information Statistique de la PME, N°24, N°26, N°28, N°30, N°32, N°33, N°34, N°36, Edition, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019,2020, p8 .p9.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع المصرح بها في الوكالة، فبعدما كانت 7185 مشروع سنة 2016 أصبحت 3029 مشروع سنة 2019، كما أن قيمة المشاريع انخفضت هي الاخرى من 1839044 مليون دينار سنة 2016 الى 797138 مليون دينار سنة 2019. وتبين حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن معظم المشاريع هي محلية حيث تمثل 99,78% مقارنة مع المشاريع الأجنبية التي تمثل 0,22% فقط، رغم الامتيازات التي جاء بها قانون الاستثمار لفائدة المستثمرين الأجانب، إلا أن الثقة في الاقتصاد الجزائري مازالت مفقودة.

6.1. آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وضعتها السلطات الجزائرية وأبرزها:

1.6.1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ووضعت تحت اشراف وزارة التضامن والاسرة. حيث تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها ومن مهامها (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2021):

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛

- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل؛

2.6.1.الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وهذا الصندوق يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، وهو مسؤول عن إدارة نظام دعم انشاء وتوسيع أنشطة المبادرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة.

3.6.1.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلال مالي. مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لبدء مشاريع الأعمال الحرة من خلال صندوق عملي موحد، تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار عام 2001، وتمارس مهامها تحت رقابة وتوجيه الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار (مديرية الصناعة لولاية المسيلة، 2021).

4.6.1.الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVEREDET

تم انشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي 1998. حيث تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي مقرها الجزائر العاصمة (جريدة رسمية، 1998). تتمثل مهمتها الأساسية في تشجيع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المبتكرة او نقل التكنولوجيا.

5.6.1.حاضنات الاعمال

تعتبر حاضنات المؤسسات بالجزائر منشأة عمومية ذات طابع صناعي واقتصادي (EPIC)، تعمل على دعم واستقبال وايواء ومرافقة مؤسسات ناشئة، وذلك عن طريق تجسيد أفكار المشاريع أو دمج مشاريع ناشئة (Ministère de l'industrie et des mines, 2017). تتراوح مدة الاحتضان بين 24 و36 شهرا قابلة للتجديد حسب درجة نضوج المشروع، اضافة الى حاجة هذا الأخير للمرافقة.

6.6.1. تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛ هي هيئة عمومية أنشئت عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات (وزارة الصناعة، 2021). وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي (الجريدة الرسمية، 2020).

2. واقع حاضنات الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2011-2019):

رغم تأخر صدور القوانين والأطر المتعلقة بالحاضنات في الجزائر، إلا أن القانون التوجيهي لسنة 2001 جاء ليرسم الخطوط الأولى لحاضنات الأعمال في الجزائر، والقانون التنفيذي لسنة 2003 حدد الأسس القانونية والتنظيمية والتسييرية لها.

1.2. حاضنات الأعمال حسب المشرع الجزائري

مشتلة المؤسسة أو الحاضنة هي هيكل عمومي للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشأتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشمل المساعدة لأصحاب المشاريع أساسا في استضافتهم لمدة محددة وعرض الخدمات التالية:

- مكاتب ومحلات لمدة محددة؛
- أثاث المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي؛
- التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الانترنت والفاكس والهاتف، تصوير المستندات والطباعة؛

مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع:

- المؤسسات المالية؛
- صناديق المساعدة والدعم؛
- الولايات والبلديات والهيئات الأخرى ذات الصلة بمشاريعهم؛
- تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي والقانوني والضريبي والتجاري والتقني؛
- تنظيم أي شكل من أشكال الإنعاش والدعم والتكوين الخاص ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة النضج.

طبقا للمادة 12 من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يمكن ان تنشأ مؤسسات تسمى مشاتل المؤسسات، تتكفل هذه الأخيرة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهذا حسب

المرسوم التنفيذي رقم 03 –78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يحدد الطبيعة القانونية لمشاتل المؤسسات ومهامها وتنظيمها.

1.1.2. تعريف مشاتل المؤسسات وفق المشرع الجزائري

"هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى المشاتل" (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005).

وتكون المشاتل في أحد الصور التالية (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2005):

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث.

2.1.2. أهداف المشاتل وفق المشرع الجزائري

تتمثل هذه الأهداف في:

- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

3.1.2. مهام المشاتل وفق المشرع الجزائري

تكلف المشاتل بما يلي:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- تسيير وإيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات؛
- تقديم إرشادات خاصة.

4.1.2. مرافقة واحتضان المؤسسات وفق المشرع الجزائري

وفق المرسوم التنفيذي للمشاتل فهي تتولى:

- تسيير محلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجاتها؛

- وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي؛
- تقديم خدمات للمشاريع المحتضنة كاستقبال المكالمات الهاتفية وتوزيع وإرسال البريد ...الخ
- تقديم الاستشارة القانونية والتجارية والمالية ومرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها.

5.1.2. الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاضنات الأعمال هي عبارة عن شركات معينة تقدم المساعدة بعدة مجالات للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة لتطويرها، ويتم ذلك عن طريق تقديم مكان مناسب لبدء المشروع بالإضافة إلى تقديم دعم مالي محدد، وتقديم التدريب اللازم، والتسويق والدعم خلال الشهور الأولى أو السنة الأولى وذلك حتى تبدأ عملها على بينة وطريق ممهد لتستطيع الاستمرار بعد ذلك. ويمكن تلخيص الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في النقاط التالية (محمد عبدو الطاهر، عامر جميل عبد الحسين، 2012، صفحة 52):

- تقديم الدعم المالي بالتنسيق مع الجهات الخاصة بالتمويل كالبنوك وصناديق ومؤسسات التمويل بشروط ميسرة؛
- تنمية الطاقات البشرية المبدعة واكساب مهارات فنية والارتقاء بالقدرات الشبابية؛
- تقديم برامج لبناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بدعم وترقية هذه المؤسسات؛
- التدريب وتقديم محاضرات وبرامج وتقديم دورات؛
- تقديم الدعم الفني والاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الشباب على تنفيذ مشاريعهم من خلال وضع خطط الاعمال والميزانيات ودراسات الجدوى؛
- دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل؛
- توفير مشاريع ذات جودة عالية؛
- تشجيع الابداع وصناعة رواد الأعمال، التفكير الإبداعي، بناء فريق العمل؛
- نشر الأفكار الجديدة وتقديم كافة الخدمات للمشاريع الناشئة.

والشكل الموالي يلخص لنا الخدمات التي تقدمها حاضنة الاعمال التكنولوجية خلال مرحلة الاحتضان:

الشكل رقم -04-: الخدمات التي تقدمها حاضنة الاعمال التكنولوجية

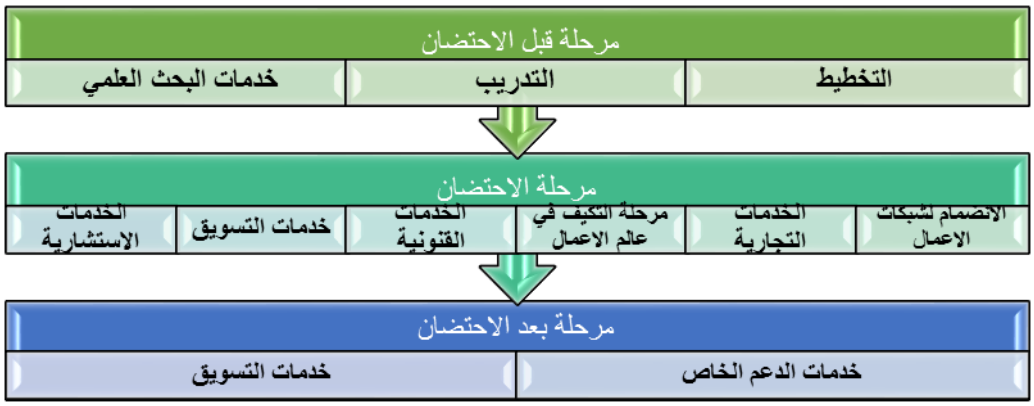

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.2. واقع حاضنات الاعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2011-2019)

تعتبر حاضنات المؤسسات بالجزائر منشأة عمومية ذات طابع صناعي واقتصادي (EPIC)، تعمل على دعم واستقبال وإيواء ومرافقة إنشاء مؤسسات ناشئة، وذلك عن طريق تجسيد أفكار المشاريع أو دمج مشاريع ناشئة (Ministère de l'industrie et des mines, 2017). تتراوح مدة الاحتضان بين 24 و 36 شهرا قابلة للتجديد حسب درجة نضوج المشروع، إضافة إلى حاجة هذا الأخير للمرافقة.

1.2.2. توزيع الحاضنات حسب الولايات خلال الفترة (2011-2019)

حسب المشرع الجزائري، ظهرت الحاضنات بتاريخ 25 فيفري 2003، غير أن تجسيدها على أرض الواقع وانطلاقتها كانت سنة 2009، والجدول التالي يوضح عدد الولايات التي تتوفر على حاضنات الأعمال:

الشكل رقم -05-: توزيع الحاضنات حسب الولايات خلال الفترة (2011-2019).

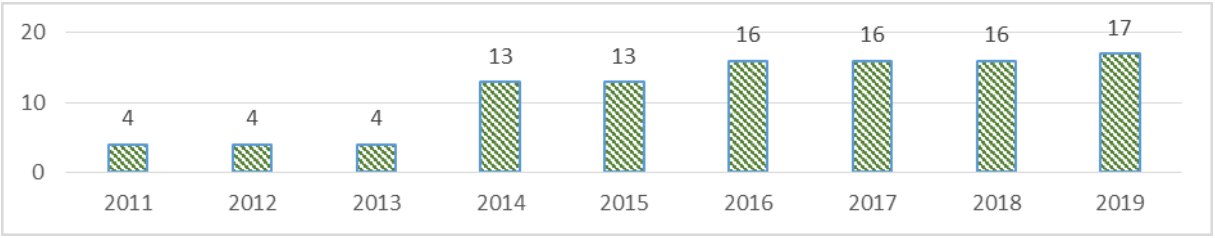

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32-34-36.

بدأت حاضنات الأعمال بالجزائر عملها الفعلي سنة 2009، وذلك في أربع ولايات هي: عنابة، وهران، غرداية، برج بوعريريج. إلى غاية سنة 2014 أين انضمت لها 9 حاضنات لتصبح 13 حاضنة على المستوى الوطني؛ والتي شملت الولايات التالية: أم البواقي، ميلة، بسكرة، باتنة، أدرار، البيض،

خنشلة، سيدي بلعباس، ورقلة. في سنة 2016 انطلقت ثلاث حاضنات أخرى لتصبح بذلك 16 حاضنة وذلك بكل من ولاية تيارت وبشار والبويرة.

2.2.2. تطور سعة الإيواء بحاضنات الأعمال خلال الفترة (2011-2017)

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى من الدعم والإيواء لمساعدتها على الانطلاق خاصة وأن معظم هذه المؤسسات تعاني من مشاكل عديدة في بداياتها مما يؤدي لفشلها مبكرا لقلة خبرتها. والجدول التالي يبين لنا عدد المؤسسات التي تستطيع الحاضنات إيواؤها من 2011 إلى 2017، إضافة إلى نسبة استغلال الإيواء.

الشكل رقم -06-: سعة الإيواء بحاضنات الأعمال خلال الفترة (2011-2017)

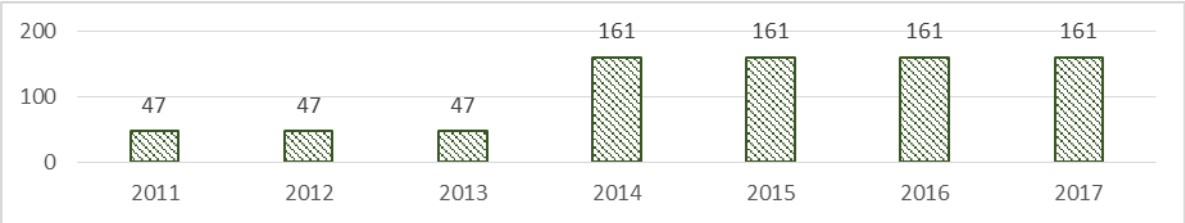

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور سعة الإيواء ونسبة استغلال المؤسسات التي تم إيواؤها، حيث بلغت سعة الإيواء 47 مؤسسة سنة 2011، لترتفع إلى 161 سنة 2014. وهذا راجع لارتفاع عدد الحاضنات من 4 حاضنات إلى 13 حاضنة. والشكل الموالي يوضح نسبة الإيواء بحاضنات الأعمال.

الشكل رقم -07-: نسبة الإيواء بحاضنات الأعمال خلال الفترة (2011-2017)

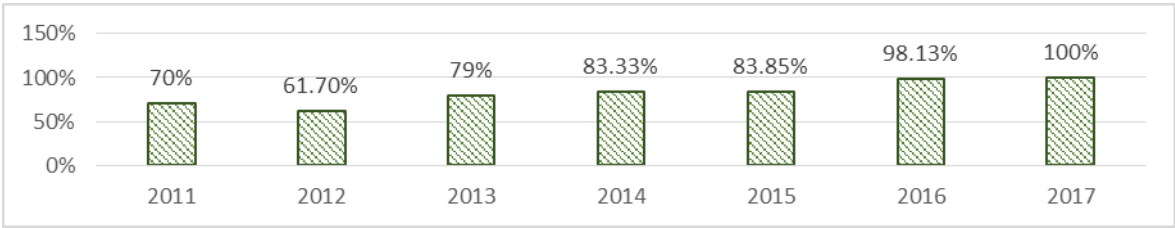

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32-34-36.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان نسبة الإيواء بحاضنات الأعمال قد بلغت 70% سنة 2011. وقد شهدت النسبة تزايدا مع مرور الوقت لتصل إلى نسبة 100% سنة 2017، حيث أصبحت الحاضنات أكثر فاعلية في احتضان عدد أكبر من المشاريع.

3.2.2. تطور عدد المشاريع المحتضنة خلال الفترة (2011-2019)

تحظى كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الإيواء في مرحلة انطلاقها وبعثها في السوق، حيث يتم احتواؤها ومرافقتها وتقديم المشورة لها. وأهم معيار يتم اعتماده لمعرفة مدى نجاعة وفعالية حاضنات الاعمال هو عدد المشاريع المحتضنة وهي مبينة في الشكل التالي (Ministère de l'industrie et des mines, 2016):

الشكل رقم -08-: عدد المشاريع المحتضنة خلال الفترة (2011-2019)

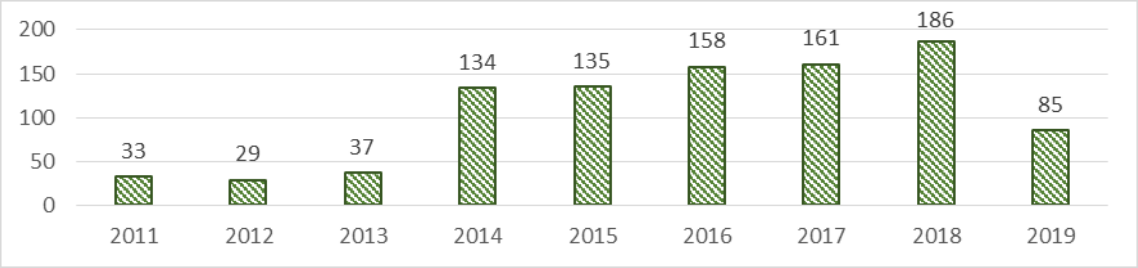

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32-34-36.

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور عدد المؤسسات المحتضنة حيث بلغت سنة 2011 حوالي 33 مؤسسة لترتفع إلى 186 مؤسسة سنة 2018، غير أنها انخفضت لتصل الى 85 مؤسسة سنة 2019 بتغير نسبي يقدر ب (-54.3%) وذلك بسبب الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد بهذه السنة. لكن إذا ما قارنا عدد المؤسسات المحتضنة بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس الفترة نلاحظ الفرق الكبير؛ حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة قليل جدا مقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم-09-: مقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة خلال الفترة 2011-2019

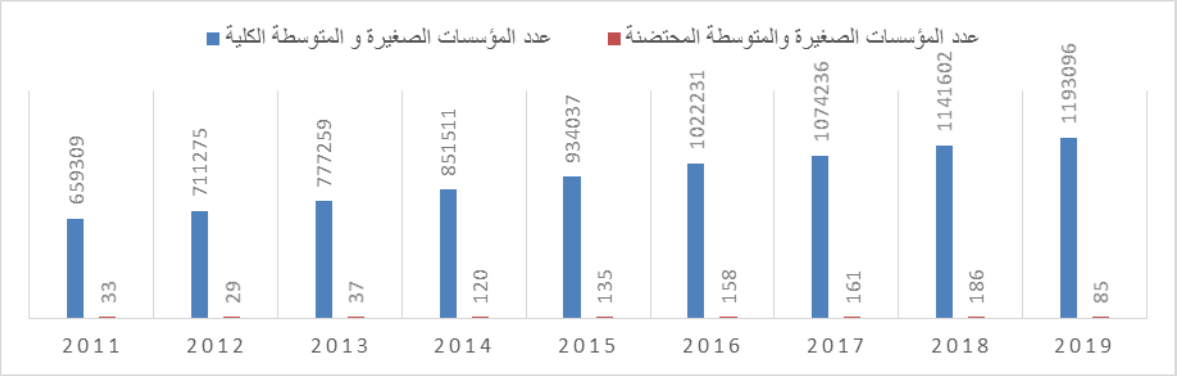

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32-34-36.

من خلال الشكل السابق نلاحظ الفرق الكبير بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية، ففي سنة 2011 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي

659309 مؤسسة بينما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة 33 مؤسسة فقط، ورغم ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة إلا أنها مازالت ضعيفة جدا مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية، كما أن مؤشر الأداء الرئيسي لحاضنات الأعمال هو عدد المشاريع المحتضنة؛ وهذا مالم نلمسه في حاضنات الاعمال الجزائرية، حيث سجلت سنة 2019 حوالي 1193096 مؤسسة بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة بلغت 85 مؤسسة فقط، كما أن سعة الاستيعاب بحاضنات الاعمال قليل جدا مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية.

4.2.2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة بالحاضنات خلال الفترة (2019-2011)

سنعرض من خلال الشكل الموالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحاضنات خلال الفترة (2011-2019).

الشكل رقم -10-: مقارنة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة بحاضنات الاعمال مع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية المنشأة خلال الفترة (2011-2019)

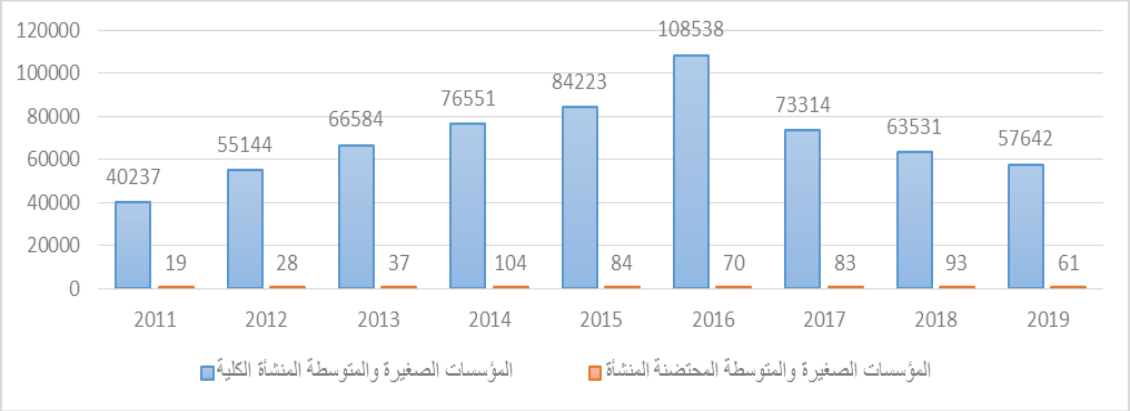

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32-34-36.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحاضنات خلال الفترة من 2011 الى 2019 تأرجح بين الصعود والنزول، حيث بلغ عددها سنة 2011 حوالي 19 مؤسسة ناشئة، ثم ارتفع سنة 2014 الى 104 مؤسسة ليعود للانخفاض سنة 2015 إلى 84 مؤسسة، ووصل إلى 61 مؤسسة سنة 2019. كما نلاحظ الفرق الكبير بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة والكلية في كل سنة وحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة، فخلال سنة 2011 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية 659309 مؤسسة منها 40237 مؤسسة منشأة و19 مؤسسة محتضنة. وفي سنة 2014 بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 851511 مؤسسة منها 76551 مؤسسة منشأة و114 مؤسسة محتضنة، وهي أكبر نسبة خلال فترة الدراسة، أما سنة 2019 فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11930096 مؤسسة منها 57642 مؤسسة منشأة و16 مؤسسة محتضنة فقط. وهذا

ما يبين لنا الدور الضعيف الذي تلعبه حاضنات الاعمال في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة لا تحتاج الى حاضنة اعمال لانطلاقها فهي تبحث عن مصادر أخرى لتمويلها ودعمها. وقد أحدثت السلطات العمومية عدة هيئات أخرى لدعم وتمويل هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى عدم علم بعض المؤسسات بالدور الكبير الذي تلعبه حاضنات الاعمال للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا ما يحث السلطات العمومية للدفع بحاضنات الاعمال للعمل أكثر.

5.2.2. مساهمة حاضنات الأعمال في خلق مناصب شغل خلال الفترة (2011-2019)

تلعب حاضنات الأعمال دورا مهما في الحد من مشكلة البطالة، فهي تساهم في توفير مناصب شغل خاصة بالشباب وخريجي الجامعات من خلال دعمها ومرافقتها واحتوائها للمؤسسات الناشئة، والجزائر كغيرها من الدول عملت على دعم هذه المؤسسات من خلال خلق حاضنات الأعمال التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بداية انطلاقها حتى لا تتعرض للفشل، والجدول التالي يبين لنا عدد المناصب الموفرة من طرف المؤسسات المحتضنة خلال الفترة من 2011 إلى 2019.

الشكل رقم -11-: مقارنة عدد المناصب الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكلية خلال الفترة (2011-2019)

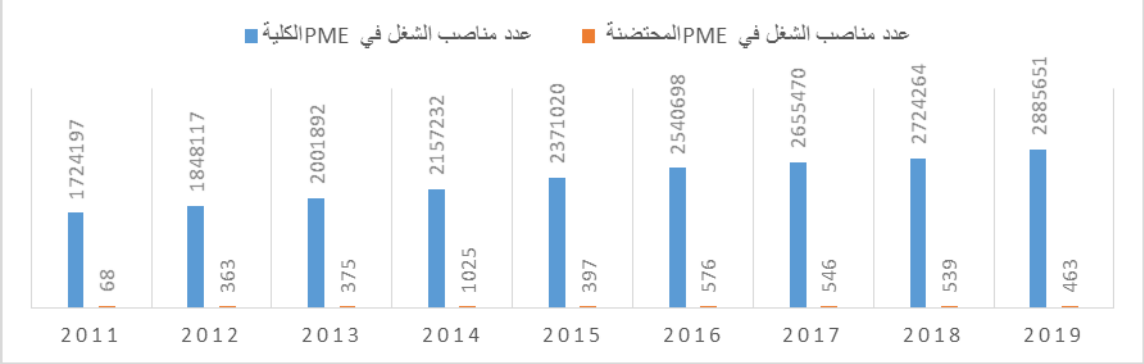

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 20-22-24-26-28-30-32-34-36.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة حاضنات الأعمال في توفير مناصب الشغل ضعيفة نوعا ما، حيث بلغ عددها سنة 2011 حوالي 68 وارتفع سنة 2014 إلى 1025 منصب، وهذا راجع لارتفاع عدد حاضنات الأعمال من 4 حاضنات إلى 13 حاضنة، كما بلغ عدد مناصب الشغل الموفَّرة من حاضنات الأعمال 463 سنة 2019. وعند مقارنة عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجده كبيرا جدا مقارنة بعدد مناصب الشغل الموفرة من طرف المؤسسات المحتضنة، وهذا راجع لكون المؤسسات المحتضنة تعتبر مؤسسات مصغرة ولا تعتمد على العمالة بشكل كبير، إضافة إلى أنها تعتبر مؤسسات نوعيه باحتضانها للمشاريع ذات الأفكار المميزة والإبداعية.

6.2.2. توزيع الحاضنات حسب القطاعات لسنة 2016

المشاريع المحتضنة على مستوى حاضنات الأعمال بالجزائر تتوزع على عدة قطاعات كخدمات الاتصال، تدوير النفايات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الصناعات الغذائية. إضافة إلى المشاريع المبدعة مثل الألياف البصرية، نظام تحديد المواقع (GPS)، الطاقة الشمسية وإنتاج اللافتات. حيث بلغت نسبة المشاريع المحتضنة 34%، أي ما يعادل 42 مشروع (Ministère de l'industrie et des mines, 2015).

الشكل رقم -12-: توزيع الحاضنات حسب القطاعات بسنة 2016.

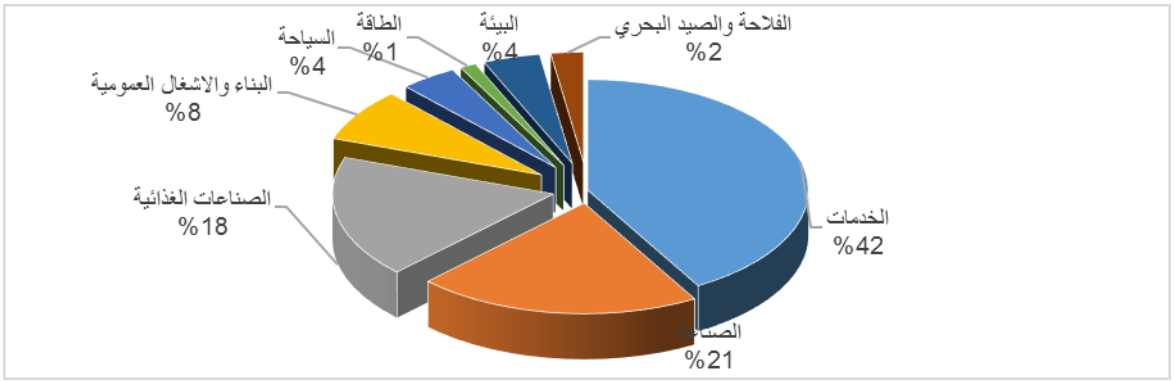

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، رقم 30.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن النسبة الكبيرة لحاضنات الأعمال كانت في قطاع الخدمات بـــ 42%، تليها حاضنات القطاع الصناعي بـــ 21% ثم حاضنات قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 18% ثم الأشغال العمومية بـــ 8%.

خاتمة

باعتبار النسيج الاقتصادي في الجزائر تمثل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90%، فقد أنشأت السلطات الجزائرية مجموعة من الهياكل المساندة، ومنها حاضنات الاعمال التي تعتبر من أهم النظم التي ظهرت حديثا، والتي تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقويتها وتحسين مستوى أدائها عند انطلاقها. وقد كانت لنشأة حاضنات الأعمال في الجزائر دورا كبيرا في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تنافسيتها عن طريق تبسيط الاجراءات وتسهيلها في كل مراحلها، ومنح المؤسسات التسهيلات المالية والمادية، ومساعدتها على الإسراع في تنفيذ خططها والانطلاق في عالم الاعمال.

على ضوء ما تقدم توصلنا للنتائج التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة، فهي تمتاز بكثافة عمالية كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بسبب صغر حجم رأس مالها، فهي تعتمد على العمالة الكثيفة مقابل تخليها عن الآلات والمعدات المتطورة؛
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة كبيرة تجعلها أداة فعالة في يد السلطات الجزائرية لتطويرها ومساندتها عن طريق تبني مجموعة من الآليات للرفع من قدرتها التنافسية. فهذا النوع من المؤسسات مملوك في معظم الأحيان لفرد واحد، الذي يعتبر في نفس الوقت المنظم والمسير والذي يقوم بجميع المهام بما فيها اتخاذ القرارات؛ وبالتالي فهي قادرة على التأقلم بسهولة وسرعة مع جميع المتغيرات الداخلية والخارجية؛
- تمثل حاضنات الأعمال إحدى الركائز الأساسية لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها ومرافقتها وتحويل أفكار أصحابها الى مشاريع ناجحة؛
- تعتبر حاضنات الاعمال مؤسسات تعمل على الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الممولة لها فهي لا تعتبر مصدرا للتمويل؛
- نلاحظ من خلال الدراسة السابقة أن هناك فرقا كبيرا بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة الكلية وحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة؛
- مساهمة حاضنات الأعمال في توفير مناصب الشغل ضعيفة مقارنة بعدد المناصب الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لكون المؤسسات المحتضنة تعتبر من النوع الصغير أو المصغر والتي توظف عددا قليلا من العمال لا يتجاوز في بعض الأحيان 5 عمال، إضافة إلى أنها تعتبر مؤسسات نوعيه حيث تُحتضن المشاريع ذات الأفكار المميزة والإبداعية؛
- رغم النقص الكبير لحاضنات الأعمال في الجزائر، إلا أنّ لها دورا كبيرا في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- يتطلب نجاح حاضنات الاعمال في الجزائر تعبئة الموارد والجهود لإقامة حاضنات اعمال نموذجية، بالإضافة الى بعث روح المقاولاتية والابداع؛
- تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توفير حب العمل وتشجيع المواهب الإبداعية وتقديم الدعم المعنوي والمادي المطلوب؛
- المشاريع المحتضنة على مستوى حاضنات الأعمال بالجزائر تتوزع على عدة قطاعات كخدمات الاتصال، تدوير النفايات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الصناعات الغذائية. إضافة إلى المشاريع المبدعة مثل الألياف البصرية، نظام تحديد المواقع (GPS)، الطاقة الشمسية وإنتاج اللافتات؛

- يعتبر التمويل من أبرز الأشياء التي تعول عليها المؤسسات المحتضنة من الحاضنة التي بدورها تعمل على جمع كل المعلومات والبحث عن مصادر التمويل المختلفة التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة عند انطلاقها؛
- من بين معوقات نمو حاضنات الأعمال في الجزائر هو ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية ومن بينها: الجامعات، مؤسسات البحث، الهيئات التنفيذية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أولويات الحكومة فهي تعول عليها للدفع بعجلة التنمية ورفع الصادرات.

التوصيات:

- تعزيز دور حاضنات الاعمال في الجزائر لدعم المبدعين ورواد الاعمال لانطلاق مؤسساتهم؛
- تعزيز دور حاضنات الأعمال لاحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- العمل على وضع استراتيجيات واضحة تساهم في دعم حاضنات الاعمال والتي بدورها تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسيس أصحاب القرار بأهمية حاضنات الاعمال في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد على الكفاءات من أجل الرفع من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وتحسين أدائها، والعمل لتسريع انطلاقها بشكل صحيح في السوق؛
- وضع معايير موحدة ومحددة عند اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوافق مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة؛
- يجب أن تتوافق الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسة؛
- يجب حل المشاكل والعراقيل التي تعاني منها المؤسسات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المشاكل البيروقراطية لكون الحاضنة ليست جهة تمويلية وانما تعمل على الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الممولة لها؛
- العمل على تحسين الخدمات المرفقة بحاضنات الأعمال من أجل جلب عدد كبير من المؤسسات وتشجيعهم على الالتحاق بحاضنات الأعمال.

قائمة المراجع:

الجريدة الرسمية. (2020). *الجريدة الرسمية*(79)، 9.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . (2021). تم الاسترداد من https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . (2015). تم الاسترداد من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موقعها، http://www.andpme.org.dz

جريدة رسمية. (1998). (28)، الصفحات 08-12.

ريمي رياض وريمي عقبة. (2013). تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجزائر. *ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* (صفحة 10). الوادي، الجزائر: جامعة الوادي.

محمد عبدو الطاهر، عامر جميل عبد الحسين. (2012). الحاضنات التكنولوجية و الحدائق العلمية و امكانيات استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع و التطور الاقتصادي. *الاقتصاد الخليجي*(23)، 52.

مديرية الصناعة لولاية لمسيلة. (2021). تم الاسترداد من http://dim-msila.dz/

وزارة الصناعة. (2021). تم الاسترداد من وزارة الصناعة: https://www.mdipi.gov.dz/

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2011). نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (20)، صفحة 5.